العربي العربي

أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية - الأوروبية (١٩٥٦-٢٠١٣)

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أهمية النفط والغاز
في العلاقات الجزائرية - الأوروبية
(1956-2013)

أهمية النفط والغاز
في العلاقات الجزائرية - الأوروبية
(1956-2013)

العربي العربي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر
المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة – منطقة 70
وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 837 991 1 00961 فاكس: 00961 1 991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2018

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال والخرائط والصور 7

الإهداء 13

مقدمة 15

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية – الأوروبية وموقع النفط فيها 31

أولًا: موقع النفط في استراتيجية الاستعمار الفرنسي 34

ثانيًا: استقلال الجزائر وسياساتها النفطية بعد 5 تموز/ يوليو 1962 60

ثالثًا: تجارب التأميم الدولية وتأثيراتها في التجربة الجزائرية 104

رابعًا: سياسة تثمين المحروقات وأهميتها في الاقتصاد الجزائري 133

الفصل الثاني: تأثيرات النفط والغاز في استراتيجية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 165

أولًا: العلاقات الجزائرية–الأوروبية من مسار برشلونة إلى اتفاقية الشراكة 168

ثانيًا: مبادئ الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأسسها 201

ثالثًا: سياسة الجوار للاتحاد الأوروبي وتأثيراتها في الجزائر 220

رابعًا: الأبعاد الجيو–استراتيجية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط وموقع الجزائر فيه 235

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في مجال النفط والغاز والاستراتيجيات المشتركة بينهما 247

أولًا: استراتيجية الطاقة المنتهجة من الاتحاد الأوروبي 250

ثانيًا: مقاربة الطَاقَات المُتَجَدِّدَة في الاستراتيجيا الأوروبية للطاقة 276

ثالثًا: موقع الجزائر النفطي وإجابتها للطلب الأوروبي 302

رابعًا: مستقبل الغاز الطبيعي في رسم حجم العلاقات الجزائرية-الأوروبية 346

خاتمة 401

المصادر والمراجع 409

فهرس عام 431

قائمة الجداول والأشكال والخرائط والصور

الجداول

(1-1) حجم الاستثمارات في المحروقات في الصحراء (1952-1962) 46

(1-2) تلخيص لاختلاف وجهات النظر في مفاوضات لوسيرن في النقاط التفاوضية..... 74

(1-3) إنتاج النفط ومداخيله (1962-1971) 95

(1-4) السعر الأصلي والسعر الحقيقي والجباية النفطية (تموز/ يوليو 1965 - 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1971)..... 117

(1-5) العوائد النفطية قبل قرارات التأميم في 24 شباط/ فبراير 1971 وبعدها..... 123

(1-6) التطور التاريخي للسيطرة على القطاع النفطي..... 128

(2-1) تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع السوق الأوروبية المشتركة (1969-1974)..... 172

(2-2) برنامج ميدا 1 (1995-1999)..... 211

(2-3) برنامج ميدا 2 (2000-2006)..... 212

(2-4) المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر في إطار ميدا والبنك الأوروبي للاستثمار 214
(3-1) استهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة في عام 2007 261
(3-2) إنتاج دول الاتحاد الأوروبي واستهلاكها من موارد الطاقة في عام 2009 263
(3-3) الاستهلاك العالمي للطاقة (1998-2050)..... 268
(3-4) حجم انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون مقارنةً بالغاز الطبيعي .. 274
(3-5) نسبة انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي (1990 و2010)..... 288
(3-6) مساهمة الجباية النفطية في إيرادات الدولة (1990-2006) 322
(3-7) الجباية النفطية..... 323
(3-8) وضعية الميزان التجاري (1996-2006)..... 326
(3-9) حجم الاكتشافات النفطية في الجزائر ودول أخرى..... 330
(3-10) إنتاج النفط الخام (2008-2012)..... 330
(3-11) الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام..... 332
(3-12) طاقات مصافي التكرير القائمة..... 333
(3-13) معطيات عامة تتعلق بدول أوروبا الغربية..... 335
(3-14) صادرات النفط الخام..... 337
(3-15) حجم الواردات والصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وإليه..... 339
(3-16) حجم الواردات والصادرات بين أوروبا والجزائر 341

(3-17) حجم صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي ووارداتها منه..... 342

(3-18) النسب المئوية لاستهلاك الغاز الطبيعي في العالم..... 351

(3-19) طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي (Metp) (1985-2020)..... 355

(3-20) صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2030 363

(3-21) النسب المئوية لصادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي في عامَي 2006 و2030 363

الأشكال

(1-1) حجم الاستثمار في المحروقات (1952-1962)..... 47

(1-2) حجم الاستثمار في المحروقات (1952-1962)..... 47

(1-3) حجم الإنتاج النفطي بين عامي 1962 و1971 95

(1-4) حجم الإنتاج النفطي بين عامي 1962 و1971 96

(1-5) المداخيل النفطية (1962-1971)..... 97

(1-6) حجم المداخيل النفطية (1962-1971)..... 97

(1-7) السعر الأصلي والسعر الحقيقي والجباية النفطية (تموز/ يوليو 1965 - 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1971)..... 118

(1-8) السعر الأصلي والسعر الحقيقي والجباية النفطية (تموز/ يوليو 1965 - 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1971)..... 118

(1-9) مدرج تكراري يبين حصة «سوناطراك» من عوائد الشركات المستثمرة قبل 24 شباط/ فبراير 1971 123

(1-10) دائرة بيانية تبين حصة «سوناطراك» من عوائد الشركات المستثمرة قبل 24 شباط/ فبراير 1971 124

(1-11) مدرج تكراري يبين الفوائد الفرنسية من الشركات المستثمرة قبل 24 شباط/ فبراير 1971 125

(1-12) مدرج تكراري يبين الفوائد الفرنسية من الشركات المستثمرة قبل 24 شباط/ فبراير 1971 125

(1-13) دائرة بيانية تبين نسبة العوائد المُحَوَّلَة إلى «سوناطراك» بعد 24 شباط/ فبراير 1971 126

(1-14) دائرة بيانية تبين نسبة حصة «سوناطراك» في الشركات المستثمرة بعد قرارات 24 شباط/ فبراير 1971 126

(1-15) مدرج تكراري يبين نسبة حصة «سوناطراك» في الشركات المستثمرة بعد قرارات 24 شباط/ فبراير 1971 127

(1-16) مدرج تكراري يوضح التطور التاريخي للسيطرة على القطاع النفط 129

(1-17) دائرة بيانية تبين التطور التاريخي للسيطرة على القطاع النفطي 130

(1-18) دائرة بيانية توضح إنتاج الغاز الطبيعي بحسب مخطط فالهيد 143

(1-19) مدرج تكراري يوضح إنتاج الغاز الطبيعي بحسب مخطط فالهيد 144

(1-20) مدرج تكراري يوضح إنتاج السوائل المشتقة من الغاز..... 145

(1-21) دائرة بيانية توضح إنتاج السوائل المشتقة من الغاز الطبيعي.. 146

(2-1) حجم التعهدات الأوروبية ونسبة الدفع وفق برنامج ميدا 1 ... 213

(2-2) حجم التعهدات الأوروبية ونسبة الدفع وفق برنامج ميدا 2 213

(2-3) حجم التعهدات المالية لبرنامج ميدا، والبنك الأوروبي للجزائر 214

(3-1) نسبة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون مقارنة بالغاز الطبيعي..... 275

(3-2) الاتجاهات الماضية والاستهلاك المستقبلي المتوقع للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي..... 280

(3-3) نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من حجم الاستهلاك الكلي للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي في عام 2012 283

(3-4) نسبة انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي (1990-2010)..... 289

(3-5) الجباية النفطية..... 323

(3-6) تطور مساهمة الجباية النفطية في إجمالي الإيرادات العامة (1990-2010)..... 324

(3-7) وضعية الميزان التجاري الجزائري (1996-2006)..... 327

(3-8) إنتاج النفط في الجزائر وقطر وليبيا وتونس (2008-2012) 331

(3-9) تطور إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات (1990-2010)..... 336

(3-10) حجم الصادرات الجزائرية من النفط مقارنةً بصادرات ليبيا، المغرب، قطر 338

(3-11) الواردات والصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي وإليه 340

(3-12) حجم واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر..... 342

(3-13) صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر..... 343
(3-14) حجم صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي وواردتها منه
..... 344
(3-15) مستقبل استهلاك الغاز في العالم..... 352
(3-16) مستقبل استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي 352
(3-17) مستقبل استهلاك الغاز الطبيعي في أميركا اللاتينية..... 353
(3-18) نسبة الصادرات من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي
(2006-2030)..... 365
(3-19) نسبة الصادرات من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي
(2006-2030)..... 366
(3-20) كيفية استخراج الغاز الصخري 388

الخرائط

(2-1) البحر الأبيض المتوسط والدول الواقعة على ضفافه..... 176
(2-2) الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 188
(3-1) خطوط الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا 375

الصور

(1-1) ممثلو الحكومة الجزائرية توحيد الموقتة في مفاوضات إيفيان.... 73

الإهداء

إلى كل من يصنع الكلمات ويهوى عمقها

إلى كل باحث عن الحقيقة وعاشق للمعرفة

إلى معلمي وأساتذتي

إلى كل من علمني ترصيص الكلمات وتفكيكها

إلى كل من شجعني على شراء مجلة وقراءة كتاب

إلى والدي ووالدتي

إلى الزوجة التي مدّت يد العون وصبرت معي

إلى أولادي وقرة عيني

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، متمنيًا أن أكون قد ساهمت، ولو جزئيًا، في إضافة شيء، ولو يسيرًا، إلى بحر العلم والمعرفة

وأقول مثل ما قال الأصفهاني:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جُلّةِ البشر».

مقدمة

إن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست حديثة العهد، بل هي وليدة حقبة زمنية فرضتها الطبيعة والجغرافيا؛ فَقُرْبُ المسافة جعل الاحتكاك بين الطرفين حَتميَّةً لا مفر منها، لكن بمميزات مختلفة ومتباينة بحسب طبيعة المرحلة، ووفْق ميزان القوى الذي يحكم الوحدات الفاعلة في الساحة الدولية للمرحلة المدروسة.

إن طبيعة العلاقات بين ضفتَي المتوسط في حقبة الإمبراطورية الرومانية ليست هي نفسها في عزِّ الحضارة الإسلامية التي بُنِيَتْ على أرض الأندلس. وموقع الجزائر، بصفتها جزءًا منها، جعل كَفَّة العلاقات تميل لمصلحتها. لكن هذه المتغيرات لم تبقَ ثابتة، فسخونة الحوادث التي عاشتها القارة الأوروبية بعد الثورة الصناعية، ودخولها ما سُمِّي «عصر الأنوار»، جعلاها تطفئ شموع العديد من الدول من خلال الحملات الاستعمارية، واستغلالها ثروات العديد من دول العالم بطرائق غير شرعية، بل بأساليب القوة والنار.

إن الدول التي وَطَأَ الاستعمار أراضيها جعلها تعيش تخلّفًا تلو الآخر، وأزمات حَادَّة ما زالت تعاني مرارتَها وإكراهاتِها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على استقلالها.

الجزائر دولة من الدول التي رزحت تحت نير الاستعمار فترة زمنية لا تقل عن 132 عامًا من الزمن، جعلت طبيعة العلاقات بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي تتميز بخصائص قد تغيب عن علاقاتها مع دول أخرى في القارة الأفريقية نفسها، أو بعيدة عنها.

كانت هذه العلاقات تحكمها دائمًا مُسَلَّمَات النظرية الواقعية، انطلاقًا من القوة بمختلف أنواعها، وصولًا إلى المصلحة بتباين أشكالها. ولعل اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي كان من العوامل التي ميّزت هذه العلاقات؛ حيث لجأت فرنسا بعد اشتداد وتيرة الثورة التحريرية وقوّة شوكتها، وعدم قدرة القوى الاستعمارية على مواجهتها، إلى إشراك الدول الأوروبية في مقاربة المواجهة والقضاء عليها، من خلال الإغراءات المُتَمَثِّلَة في مَنْحِهَا حقوقًا في المحروقات في الجزائر. وكانت مفاوضات إيفيان حول مشكلة الصحراء أبرز مثال على ذلك.

إن المحاولات الفرنسية لفصل الصحراء عن الشمال في الجزائر والاحتفاظ بها لم تأتِ لجمال رمال الصحراء وسخونة جَوِّها وأناقة إبلها، بل لما تحتويه أراضيها من ثروات باطنية لا تُقَدَّر بثمن، فكان ترويجها لإشاعة أن الصحراء وطن بلا شعب، ويحق لجميع الدول المتاخمة لها استغلالها، يهدف إلى افتكاك الصحراء والاحتفاظ بها، وضمان هذا المورد الذي أدّى وما زال يؤدي دورًا حيويًا في نشاط الحياة الاقتصادية، والنزاعات الدولية منذ اكتشافه وحتى فترة نضوبه.

لم يعْنِ حصول الجزائر على استقلالها قطع العلاقات مع المُستعْمِر، بل استمرت هذه العلاقات وفق تجاذبات قوية وشديدة يعمل كل طرف لشدِّها وفق ما يخدم مصالحه. إلا أن الضعف التقني والمالي أعاق مهمّات الدولة الفتية في مواجهة القوى العاتية وشركاتها الكبرى. واستمرّ الصراع إلى أن أعلنت الجزائر، على لسان رئيسها الراحل هواري بومدين، قرارها التاريخي بتأميم المحروقات، وبدأت مرحلة جديدة في رقعة شطرنج الطاقة الدولية.

حاولت الجزائر استغلال هذا المورد في رسم طبيعة علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، كما حاول الاتحاد الأوروبي بدوره توظيف هذا المتغير في إطلاق العديد من المشروعات الكبرى بين ضفتَي المتوسط، ابتداءً من مسار برشلونة، مرورًا بمشروع الشراكة، وصولًا إلى الاتحاد من أجل المتوسط، والقائمة لن تتوقف في المُستقبل، لا القريب ولا البعيد.

تجعلنا دراسة هذه المشروعات الكبرى نجزم بأن المحاور الواردة فيها تقود إلى الرغبة في تعزيز العلاقات بين الطرفين، لكن بحسب الثوب المُفَصّل وفق المنظور الأوروبي. كما أن هَمَّهَا الكبير في علاقتها مع الجزائر هو حصولها على الطاقة، خصوصًا الغاز؛ فالأنابيب الكبرى الرابطة بين الجزائر وأوروبا من ليبيا شرقًا والمغرب غربًا، وما تَضُخُه من غاز وفير، يؤكدان هذه الفرضية.

إن الجزائر دولة غاز بامتياز. هذا الوضع جعلها تحظى باهتمام مؤسسات الاتحاد الأوروبي المُترْجِم لإرادات قادة القرار وصانعيه في الدول الأوروبية. والنظر إلى الجزائر بمنزلة بديل مضمون للتوظيف السياسي للغاز من روسيا، وما يرافق ذلك من ضغوطات وتهديد لأمنها الطاقي.

أولًا: فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية جوهرية مفادها: **النفط والغاز يُعتبران متغيرين مُسْتَقلّين في تحديد معالم السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي**، ومن ثلاث فرضيات فرعية:

الأولى، كلما انخفض سعر النفط، تدهورت العلاقات الجزائرية – الأوروبية، وكلما ارتفع سعره، تعززت العلاقات بين الطرفين.

الثانية، النفط والغاز كانا نقمة على المشروعات التنموية، وسببًا في فَشَلِ السياسات التنموية المختلفة.

الثالثة، كلما تَعَزَّزَ التوجه نحو الطاقات البديلة، زادت عقلانية استغلال النفط والغاز.

ثانيًا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تتمحور هذه الدراسة حول أهمية النفط والغاز في العلاقات التي تربط الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي، وتأثيرات هذه الموارد خصوصًا في العلاقات الجزائرية – الأوروبية اقتصاديًا وسياسيًا، وكذلك دورها المستقبلي في تحديد المسار العام لهذه العلاقات.

يجدر بنا أن نتساءل – في إطار هذه الدراسة – عن أهمية هذه الموارد منذ الفترة الاستعمارية، أي بعد اكتشافها، وموقع ذلك في المفاوضات بين الدولتين في اتفاقيات إيفيان، وحالات المدّ والجزر التي دامت فترات طويلة من الزمن.

ثمة إشكالية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، تتمحور حول أهمية هذه الموارد في الاقتصاد الوطني، وإنجاح مشروعاته التنموية. بناء عليه، يمكننا صوغ الإشكالية الجوهرية على الشكل الآتي:

– **الإشكالية الجوهرية**: ما هي عوامل التوازن واللاتوازن في العلاقات الجزائرية – الأوروبية من خلال عاملَي النفط والغاز؟

هذه الإشكالية الجوهرية تدفعنا إلى طرح تساؤلات فرعية أخرى لها علاقة بالموضوع المدروس، تتناول دور النفط والغاز في رسم العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية، ومشروعات الشراكة المُتَحَدَّثِ عنها، وانعكاسات ذلك على المشهد السياسي بين الطرفين، وهي:

– نعلم أن للاقتصاد دورًا كبيرًا في التأثير في السياسة، فهل يمكن حقًّا إسقاط هذه الصورة النمطية على الواقع الجزائري – الأوروبي، من خلال التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وأوروبا؟

– هل الأنابيب الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عامل تعزيز لهذه العلاقات وتقويتها، أم هي مشروعات تصبّ في خانة الدول الصناعية؟

– هل كان النفط والغاز نِعْمَة استفاد منها القطاع الصناعي الجزائري، وساهمت في رفع الدخل، وتحسين مستوى المعيشة؟ أم كانا نِقْمَةً لم يَسْلَمْ من مثالبها أي طرف من الأطراف؟

– هل كانت الطاقة وسيلة لتدعيم التبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أم إنها عمّقت الهُوَّة الموجودة بين الطرفين؟

– ما دور النفط والغاز في رسم مسار مستقبل العلاقات الجزائرية –

الأوروبية، وما تأثيرها في تَوَجُهَات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة والإشكالات كلها بالتفصيل اعتمادًا على ما توافر لدينا من مراجع، ومجهود شخصي، ومساعدات علمية، بهدف توضيح الصورة، ونفض الغبار وإزالة الستار عن الغامض والمُعَقَّدِ فيها.

ثالثًا: مبررات اختيار الموضوع

1 – المبررات الذاتية

– رغبة الباحث في تناول هذا الموضوع لأنه يدخل ضمن حَيِّز اهتماماته التي تتعلق بالطاقة، خصوصًا من ناحية أبعادها الأمنية، ودورها في مجال العلاقات الدولية.

– تقديم بعض التصورات والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها.

2 – المبررات الموضوعية

تنطلق هذه المبررات من:

– الأهمية التي تطرحها الدراسة لدى المُخْتَصِّين والباحثين في ميدان علم العلاقات الدولية والعلوم الاقتصادية والعلوم الأمنية.

– الأهمية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية والوكالات المُتخصصة، والشركات الكبرى العاملة في ميدان الطاقة.

– البُعْد الأمني للاكتفاء الطاقي وتداعياته.

– أهمية النفط والغاز على المستوى الداخلي ودورهما في إحداث الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

رابعًا: أهداف الدراسة

1 – أهداف علمية

– أداء الوظيفة التراكمية في ميدان البحث العلمي عبر النتائج المُتوصَل إليها من خلال اختبار الفرضيات، والإجابة عن الإشكالات والتساؤلات التي انبثقت عن مجمل فصول هذه الدراسة ومباحثها.

– يزيد من أهمية هذه الدراسة، إضافة إلى حداثتها ومنطلقاتها المنهجية والنظرية، كونها تعالج وبطرائق علمية دور مجموعة من العوامل الجيو–استراتيجية في صنع هذه العلاقات.

– تكمن أهمية هذه الدراسة أيضًا في اعتمادها على التحليل الواقعي لدور هذه المقومات، وتأثيراتها في طرفي المعادلة، وكيفية توظيفهما.

– تحديد مدى أهمية العامل الخارجي والوضع الدولي في توجيه دور هذين الموردين.

– إبراز البُعْد الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: هل هو استراتيجيا تقوم فِعْلًا على الشراكة بكل ما تتضمنه من تعاون واستقلالية وتنمية، أم هو استراتيجيا تهدف إلى احتواء الدول المشاطئة للمتوسط من الجنوب وإدماجها وتكييفها وفقًا للمصالح الأوروبية؟

2 – أهداف عملية

– أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

– تحديد تقاطع المصالح بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحديد القضايا والموضوعات التي تتقاطع فيها هذه المصالح، وتلك التي تتناقص إلى المستوى الذي يؤثر في مسار تطور العلاقات الجزائرية – الأوروبية.

– إثارة انتباه الفاعلين في ميدان الطاقة وصُنّاع القرار إلى ضرورة علاج مفارقة الاعتماد على هذه الموارد، من دون استغلال عقلاني لعوائدها في بناء قاعدة اقتصادية بديلة.

3 – أهداف تطلعية

– إزاحة الستار عن العلاقات الجزائرية – الأوروبية غير المتوازنة.

– خطر الاعتماد الكلي على المحروقات في الصادرات الجزائرية، ما سيكون له مضاعفات سلبية في المستقبل.

– تنبري هذه الدراسة محاولةً استشراف مستقبل هذين الموردين وموقعهما في مستقبل العلاقات الجزائرية – الأوروبية.

– دور هذين الموردين في تحقيق وتجسيد الأمن الطاقي الذي اعْتُبِر في حقل العلاقات الدولية مع نهاية القرن العشرين مدخلًا من المداخل المهمة للأمن الجماعي.

– ضرورة تشجيع الطَاقَات المُتَجَدِّدَة والقطاعات البديلة، كالقطاع الزراعي والقطاع السياحي وقطاع البحث العلمي.

خامسًا: الإطار المنهجي

إن الإشكالات المُكَوِّنة لمختلف فصول هذه الدراسة لا يتأتى تحليلها، ولا يسهل تفكيكها، وفهم العناصر المُرَكّبَةُ والمُعقَّدة داخلها، إلا من خلال اللجوء إلى مناهج ومقاربات ونظريات مختلفة تساعدنا على فهم الإطار النظري، ومن ثم إمكانية إسقاطه على واقع العلاقات الجزائرية – الأوروبية.

وطبيعة الموضوع هي التي تفرض نوعية المنهج، كما يؤكد فلاسفة العلوم؛ فمن المنطقي أن يختلف منهج بحث في موضوع في دراسة ما عنه في دراسة أخرى. فالمنهج طريقة في البحث، ومبادئ تُلْتَزَمُ خلاله، ومفاهيم تُوظَّف فيه.

الطريقة (= الاستقراء والاستنتاج والمقارنة...) والمبادئ (= التزام الموضوعية واعتبار العلاقات السببية...) لا تتغيران بتغير الموضوعات. أما المفاهيم، وهي المعاني الكلية التي يتم بها تحويل موضوع البحث من مواد خام خالية من المعنى والمعقولية إلى معانٍ وعلاقات لها معقوليتها، فهي التي تختلف باختلاف الموضوعات[1].

رغبةً منا في بلورة الإشكالات المطروحة في هذه الدراسة والإجابة عنها، لجأنا إلى توظيف جهاز مفاهيمي يعتمد على مفاهيم سياسية، اقتصادية اجتماعية وثقافية، وتعدد في المناهج، بغية توضيح الصورة والاقتراب من الحقائق الخفية لموضوع هذه الدراسة. وكان أول هذه المناهج:

- **المنهج التاريخي**: عمدنا من خلاله إلى رَصْدِ التطورات المهمة التي مرَّتْ بها العلاقات بين الطرفين، منذ اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي، وخصائصها الجديدة بعد الاستقلال، والصراعات والخلافات بين الطرفين، إلى أن اتُّخِذ قرار التأميم التاريخي وتأثيراته الجيو-سياسية إقليميًا ودوليًا. إن الرصْد التاريخي للحوادث لم يكن الهدف منه سَرْدها، بل محاولة فهم هذه العلاقات والتكهن بمستقبلها.

- **المنهج المقارن**: يساعدنا على معرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، مع التركيز أكثر على أوجه الاختلاف، في محاولة مقارنة التجربة الجزائرية بتجارب تنموية ناجحة لدول نفطية أخرى، أو دول اعتمدت على قطاعات بديلة لقطاع المحروقات، كالتجربة الماليزية والنتائج المُبْهِرة التي حققتها حتى غدت نماذج تنموية ناجحة.

- **المنهج الإحصائي**: هو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، كما يعتمد التعبير الرقمي عليها، كحجم العلاقات والمبادلات التجارية، مع إبراز الأرقام التي تُوَضِّح بجلاء حجم هذه الصادرات والواردات وتعكسه، مع

(1) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 8.

استعمال أدوات الإحصاء ومراجعة البيانات وتبويبها وعرض تصويري بطريقة يمكن فهمها، ومنه ترجمة الأرقام المختلفة إلى رسوم وبيانات يسهل قراءتها، واستخلاص النتائج منها من طريق المدرجات التكرارية والعروض الهندسية والرسومات البيانية التي حاولنا توظيفها في أغلب مباحث هذه الدراسة.

من المقاربات التي اعتمدنا عليها في تفكيك رموز هذا الموضوع:

- **المقاربة النسقية** لدافيد إيستن: وهي مهمة في تحليل مُدْخلات الأنظمة السياسية للدول المعنية ومُخْرجاتها، خصوصًا بعد الأزمة النفطية في السبعينيات، ودرجة التفاعل بين مختلف مُكَوِّنات مجتمعاتها، وتأثير مخرجات أنظمتها السياسية، ومن ثم عودتها كتغذية استرجاعية، وضرورة أخذها في الحسبان عند رسم الخطط المستقبلية، الاقتصادية والتجارية والسياسية، في العلاقات الجزائرية - الأوروبية.

- **مقاربة الاتصال لكارل دويتش**: التركيز على المستوى الأول المتعلق بقدرات النظام السياسي في المجالات المختلفة المتمثلة في القدرة التوزيعية، والقدرة الاستجابية، والقدرة الداخلية والقدرة الدولية، وكذلك التعبير عن المصلحة. ثم التركيز على أهمية المستوى الثاني الموسوم بوظائف التحويل، وكيفية تعامل العلبة السوداء (النظام السياسي) الجزائرية مع هذه المستويات كلها في بناء ورسم علاقاتها مع الضفة الأخرى من المتوسط، بناءً على القدرات النفطية والغازية، وطريقة توظيف عوائد الجباية واستعمالها.

- **مقاربة تحليل المضمون**: من خلال تحليلنا مختلف التصريحات بمختلف أنواعها، والخطابات الصادرة عن المسؤولين وصناع القرار في الدول المشاطئة للبحر المتوسط في الجنوب أو الشمال، بغية معرفة الخفايا السياسية لأي قرار يتخذه طرف معين؛ وكذلك التفطن، ومعرفة المعنى البعيد الكامن وراء هذه التصريحات، سواءً من لَدُنِ المسؤولين الجزائريين، أو الفاعلين على الساحة الأوروبية.

إن الهدف من استعمالنا هذه المناهج والمقاربات المتباينة والنظريات المختلفة هو إزالة الستار عن هذه العلاقات، وعن موقع النفط والغاز فيها، وفهم جوهرها. وكذلك التطرق إلى أهمية الجزائر ومكانتها في استراتيجية الاتحاد الأوروبي، سواء في مشروعاته المتعلقة بالشراكة، أو في العلاقات الثنائية بين الجزائر ومختلف الوحدات المكونة لنسيج الاتحاد الأوروبي.

سادسًا: الدراسات السابقة

لا أريد أن أفشي سرًّا إذا قلت إن هناك العديد من المراجع والدراسات التي اعتمدت عليها، كانت السِرَاج المنير الذي أضاء طريقي للخوض في هذا الموضوع، الذي لا أعتبره شائكًا ومُعَقَّدًا، لكنه مهم وثقيل. ومن هذه المراجع، يمكننا ذكر الكتب الآتية:

-كتاب الحاج موسى بن عمر، **بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا، ورهانات الثورة في الجزائر** (الجزائر: وزارة الثقافة، 2008). تعرض فيه المُؤلف لحقائق تاريخية أدرجنا العديد منها في الفصل الأول، وأوردناها بحسب طبيعة الموضوع، خصوصًا في ما يتعلق بإشكالية الصحراء والصراع العنيف بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والمُفاوض الفرنسي بهدف الوصول إلى أرضية توافقية حول مستقبل الصحراء، وعدم القبول بفصلها عن الشمال مهما كلَّف ذلك من تضحيات جسام. فالجزائر كلٌّ متكامل لا يقبل التجزئة أو التقسيم. كما أن الصحراء هي العُمق الاستراتيجي الذي لا يمكن التفريط فيه، وهي قُوة البلاد الاقتصادية مُسْتقْبلًا.

-كتاب سعيد اللاوندي، **عملية برشلونة الأورومتوسطية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006). أسهب الكاتب في وصف الظروف الدولية التي مهَّدت لمسار برشلونة، والأسباب الحقيقية وراء إطلاق دول الاتحاد الأوروبي مشروعات مشابهة، على الرغم من الفشل الذي رافق هذه المشروعات، الواحد تلو الآخر.

-كتاب عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**: دافع فيه

بلعيد عن سياسة الطاقة المنتهجة في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين، وتعرّض فيه للحملات الشَرِسَة التي شنتها الشركات الفرنسية ضد استقلال الجزائر وسيادتها على قطاعي النفط والغاز، وكيف حاولت إقناع المجتمع الدولي بأن هذه الثروات مِلْكٌ للشركات الفرنسية ولا يحقّ للجزائر التصرف فيها. إلا أن الجهود المبذولة، والتحركات الدبلوماسية النشطة، أقنعت الدول المستوردة بضرورة التعامل مع الجزائر، واعترافها بسيادتها على هذه الثروات التي حاولت الشركات الفرنسية السيطرة عليها بطرائق غير شرعية منذ الحقبة الاستعمارية، وبعد الاستقلال أيضًا.

-كتاب ميريام ر. لُوِي، *Oil Wealth and the Poverty of Politics: Algeria Compared*: تناولت المؤلفة في هذا الكتاب أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري، وكيف اسْتُعْمِلَتْ عوائدهما في فترات رئاسية مختلفة منذ الاستقلال، وحتى الفترة الرئاسية الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في برامج التنمية المتباينة، بغية تجسيد الاستقرار السياسي والاجتماعي. إلا أن المفارقة الكبيرة تكمن في الفقر السياسي وليس الغنى النفطي، وهذا راجع إلى انعدام برامج حقيقية ترتكز على دراسات علمية، مستوحاة من انشغالات المواطنين، ومبادرات مُقْترحة من المجتمع المدني ووحدات فاعلة فيه، وبالتالي التناسق والتفاعل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. بل هناك شرخٌ لا يمكن إنكاره بين المجتمعين زاد من حِدَّة الفقر السياسي، وعدم جدوى الغنى النفطي.

-كتاب فرانسيك موراتا وإزرائيل سولوريو، (Francesc Morata & Israel Solorio) (eds.), *European Energy Policy: An Environmental Approach*: اعتمدنا على هذا الكتاب كثيرًا في الفصل المتعلق بالسياسة الأوروبية للطاقة، والتباين المُسجَّل في توجهات كل دولة ومقاربتها للأمن الطاقي، خصوصًا مع انعدام التنوع في الزبائن، وخطر الاستعمال السياسي لهذه الموارد كأوراق ضاغطة والإكراهات المصاحبة لذلك، كالخلاف الروسي – الأوكراني في عامي 2006 و2009. وتعرض الكاتبان أيضًا للتهديدات البيئية وكيفية التعامل معها في

السياسة الأوروبية المُسْتقْبلِية للطاقة، وأهمية تدعيم مقاربة التوجه نحو تعزيز استهلاك الطَاقَات المُتَجَدِّدَة.

-كتاب أوسين مالتي، *Histoire secrète du pétrole algérien*: تناول هذا الكتاب بالتفصيل قضية النفط والغاز منذ الوجود الاستعماري في الجزائر، ومحاولات فرنسا الاحتفاظ بهما على الرغم من اعترافها بالاستقلال. كما تعرض لقرارت التأميم، والعراقيل التي واجهت مسارها. وفي الأخير، يرى أن عدم وجود سياسة رشيدة تحكم هذا القطاع، مع غياب الديمقراطية، عزَّزَ استعمال هذه العوائد في تكريس الرشوة والمحسوبية، وغدا النفط، الذي هو ثروةُ البلاد ومفخرة لها، عنصر شقاء شرائح من الشباب فضَّلت الانتحار في البحار والمحيطات سُخْطًا على التوزيع غير العادل لهذه الثروة، والاستعمال غير العقلاني لعوائدها.

-كتاب عبد القادر سيد أحمد، *Développement sans croissance: L'Expérience des économies pétrolières du Tiers-monde*: يعتبر هذا الكتاب بجزءيه الأول والثاني من أهم المراجع التي تناولت ظاهرة التنمية بأسلوب علمي وأكاديمي مُتَمَيِّز، ونجحت في الغوص داخل أعماقها. قام المؤلف بتحليل معمَّق لأسباب فشل أغلب المشروعات التنموية في الجزائر على الرغم من الأموال الضخمة والطائلة الناتجة من صادرات المحروقات وعوائدها من العملة الصعبة، محاولًا تشريح هذه الاختلالات، وتقديم الحلول الناجعة، بغية فَك رموز لغز التطور الملاحظ لكن من دون وجود تنمية.

سابعًا: مجال الدراسة وحدودها

1- الحدود الزمنية

تتحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة للفترة المُمْتدَّة بين عامَي 1956 و2013، أي منذ اكتشاف النفط في الجزائر في عام 1956، وإن كنا قد أشرنا إلى بعض الحقائق قبل هذا التاريخ لضرورات معرفية، بغية توضيح الصورة أكثر، وهذا حتى عام 2013.

2- الحدود المكانية

يتمثل التحديد المكاني بالأساس ليشمل كلًا من دولة الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، وأهمية النفط والغاز في صناعة وصوغ العلاقات بين الطرفين عبر الفترات الزمنية المُخْتلِفة.

ثامنًا: صعوبات الدراسة

1- صعوبات أكاديمية

-كثرة المراجع، وباللغات الأجنبية.

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات التقنية.

- التضارب في الإحصاءات والأرقام.

- سعة الموضوع من جهة، وصعوبة غربلة المعلومات الواردة من مصادر مختلفة من جهة أخرى.

2- صعوبات ميدانية

- صعوبة إجراء مقابلات مع صنّاع القرار في ساحة الطاقة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

- إكراهات مالية بهدف التنقل إلى الخارج والقيام بمقابلات داخل هيئات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

تاسعًا: تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتكون كل فصلٍ من أربعة مباحثٍ يضمّ كل واحدٍ منها أربعة مطالب. في **الفصل الأول**، تناولنا العلاقات الجزائرية - الأوروبية، وخصوصًا الفرنسية منها، بعد اكتشاف النفط في

صحراء الجزائر وطرح الدول الأوروبية مقاربات جديدة بهدف فصل الصحراء عن الشمال والاحتفاظ بها، وإصدارها قانون النفط الصحراوي وانعكاساته السلبية على قطاع المحروقات، إلى جانب سياساتها الأمنية المُنْتَهجة لمواجهة الضربات القاصمة من جبهة التحرير الوطني، وعزمها على بقاء الجزائر واحدة غير مُقسَّمةٍ وفق الدِعاية الفرنسية والتي فحواها أن الصحراء بحر داخلي يحقّ لجميع الدول المتاخمة استغلال الثروة الموجودة في باطنه. هذه الدعاية وُوجِهَت باستراتيجيا مُضادة انتهجها الجزائريون وترتكز على شقين أساسيين: **الأول** عسكري يعتمد على الرصاص وتغيير موازين القوى في الميدان، و**الثاني** سياسي دبلوماسي على المستوى الخارجي.

حاولنا توضيح كيف كان النفط عاملًا من العوامل التي زادت في قوة ثورة التحرير للمطالبة باستقلال الجزائر وشراستها، وكيف أنه كان آلية من آليات تشبّث السلطات الفرنسية بأن الصحراء غير جزائرية، ويجب أن تظلّ فرنسية.

إن حصول الجزائر على استقلالها دفعها إلى مواصلة معارك الاستقلال، فاتخذت قرار التأميم، ثم تابعت المشوار من خلال سياسات تثمين المحروقات، ودفاعها عن هذه الموارد على المُسْتوى الدولي من خلال دعوتها لضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

أما **الفصل الثاني** فتعرضنا فيه لموقع النفط والغاز ودورهما في العلاقات الجزائرية – الأوروبية من خلال المشروعات المُخْتلفة، ابتداءً من مسار برشلونة، ثم مشروع الشراكة، وبعده سياسة الجِوار الأوروبية، وأخيرًا مشروع الاتحاد من أجل المُتوسِط. وعلى الرغم من أَن جُلَّ هذه المشروعات كانت سياسية وأمنية بامتياز، فإن الطاقة كانت محورًا من المحاور الأساسية التي تمّ التركيز عليها في بناء هذه العلاقات. وأوردنا موقف الجزائر من المشروعات المُخْتلفة، حيث رأت في أغلبها أنها آلية من آليات الهيمنة الأوروبية بِصِيَغٍ جديدة. لكن، لاعتبارات جيو-سياسية، لا يمكنها إدارة ظهرها لِهذهِ

المشروعات وعدم التوقيع عليها، بل صادقت عليها لِعدَمِ قُدْرتِها على رفْضِها وبقائها في عزلةٍ عن محيطيها الإقليمي والدولي.

في **الفصل الثالث** والأخير، حاولنا ترصُّد أهمية مُتغيرِيْ النفط والغاز في رسم مُستقبل العلاقات الجزائرية – الأوروبية، في ظل استراتيجية الطاقة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الجزائر جزءًا من المشهد التفاؤلي لاحتياجاته من الطاقة. كذلك مقاربة اللجوء إلى الطَاقَات المُتَجَدِّدَة بغية الحِفاظ على البيئة التي أصبح الخطر عليها داهمًا من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري، وتأثيرات ذلك في التوازن البيئي، ما يُعزِّزُ استهلاك الغاز الطبيعي ويجعل الجزائر في صدارة الاهتمام الأوروبي، لوجود شبكة من الأنابيب تربطها بدول الاتحاد الأوروبي شرقًا عبر إيطاليا، وغربًا عبر إسبانيا.

إلا أن التحدِّيات الدولية الكثيرة، خصوصًا من الغريم الروسي المُمثَّل في شركة «غازبروم» وضغوطاتها العمودية والأفقية على العديد من الفواعل في السوق الدولية للغاز تُزعزعُ مكانة الجزائر في سوق الطاقة الدولية، وتجعل مواقفها التفاوضية ضعيفة في القضايا التي تَخْدُمُ مصالحها. كما أن احتمال نُضوب النفط والغاز خطر آخر، ويجب التحضير لبدائل ناجعة تُجَنِّبُ الاقتصاد الجزائري كوارثَ لا تُحْمدُ عقباها في المستقبلين المتوسط والبعيد، داخل مجتمع دولي لاَ يرحم الضُعفاء، بل يُؤسِّسُ لمقوِمات القُوَّة ويخْضَعُ لضغوطاتها.

الفصل الأول

العلاقات الجزائرية - الأوروبية وموقع النفط فيها